

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الجزائية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

رقم القضية: ٢٠٠٠/١١٦٧

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

رقم القرار:

عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب

وعضوية القضاة السادة:

محمد الخرابشة، محمد عثمان، محمود دهشان، فوزي العمري

المميز: النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٤ قدم المميز، هذا التمييز وذلك للطعن بقرار محكمة

الجنايات الكبرى الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣، في القضية رقم ٢٠٠٠/٦٦٣،

القاضي بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية هناك العرض خلافاً للمادة

١/٢٩٦ عقوبات الى جنحتي المداعبة المناقبة للحياء وعرض منافع للحياء

خلافاً للمادتين ٣٠٦، ٣٠٥ عقوبات ولأن عمر المشتكي عن خمسة عشر

عاماً، قررت المحكمة اعلان عدم مسؤولية عن هاتين الجنحتين.

ويتلخص سبب التمييز بما يلي:

١ - أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها، اذ ان

فعل المميز ضده يشكل جناية هناك العرض وليس كما ذهب اليه، وبالتناوب فان

فعله يشكل جناية الشروع بهتك العرض حيث الثابت انه مد يده على فحذي

المجني عليه وصرح له بنيته بقوله "بدنا ننبسط".

لهذا السبب فإن المميز يلتمس قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً. بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٤ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية ختمها بطلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً واجراء المقتضى القانوني.

القرار

بعد الاطلاع على الاوراق والتدقيق فيها والمداولة قانوناً نجد ان النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد احوالت المتهم الى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جناية هناك العرض خلافا لاحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وجنحة التهديد خلافاً للمادة ١/٣٤٩ عقوبات والسكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات ومخالفة احكام المادة ٦٦ من قانون السير. وبعد ان نظرت الدعوى وحققتها على نحو ما ورد بمحاضرها، اصدرت محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣ حكماً وقضت من جملة ما قضت به، بتعديل وصف جناية هناك العرض المسندة اليه ليصبح جنحة المداعبة المنافية للحياء وعرض فعل منافي للحياء خلافاً للمادتين ٣٠٦، ٣٠٥ عقوبات، ولكون عمر المشتكي عن خمسة عشر عاماً قررت اعلان عدم مسؤوليته عن هاتين الجنحتين.

لم يرتض المميز بهذا الحكم فطعن عليه تمييزاً طالبا نقضه لاسباب الواردة بلائحة التمييز.

وعن سبب التمييز الوحيد، وحاصلة تخطيط محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها وتعديلها وصف التهمة المسندة للمميز ضده.

وحيث نجد ان الوقائع التي قنعت بها محكمة الجنايات الكبرى عن البيئات المقدمة لديها، المتمثلة في ان المتهم وضع يده على فخذ المشتكي بينما كانا في غرفة الحارس وقال له "بيننا ننبسط" ... وبعد خروجهما طلب المتهم من المشتكي ان يضع المشروبات الروحية بين رجليه، وان هذه الافعال تشكل جنحة المداعبة المنافية للحياء خلافاً لاحكام المادة ٣٠٥ عقوبات وعرض فعل مناف للحياء خلافاً لاحكام المادة ٣٠٦ من ذات القانون ولا تشكل جناية هناك العرض المسندة للمميز ضده بالمعنى المقصود بالمادة ١/٢٩٦ عقوبات، ذلك انها لم تستطل الى مكان يعد من العورات.

وحيث ان الافعال التي قام بها المميز ضده لم تتال أي عورة من عورات المشتكي، ولم تخذش عاطفة الحياء العرضي، فان ما توصلت اليه محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف

التهمة المسندة يتفق واحكام القانون وحسب الصلاحيات المخولة لها بموجب المادة ٢٣٤ من قانون الاصول الجزائية.

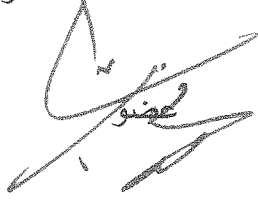
وحيث اننا لم نجد ما يبرر نقض هذه القناعة وهذا التكييف فان سبب الطعن يكون حقيقا بالرد لعدم وروده على القرار المميز.
لهذا نقرر رد التمييز، وتصديق القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ شوال لسنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠١/١/١٤ م.

القاضي المترئس



عضو



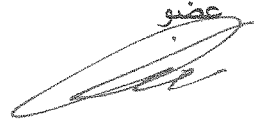
عضو



عضو



عضو



رئيس اليونان



lawpedia.jo

دقق

م.ن

